

التمويل الحديث للتعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية

New Alternatives for Funding Higher Education in Some Arab Countries

قمان محمد¹، شعيب بغداد²¹ كلية العلوم الاقتصادية، (مخبر الأسواق و المؤسسات المالية في المغرب العربي

، (MIFMA)، جامعة ابو بكر بالقائد تلمسان (الجزائر) ،

mohammed.kamane@univ-tlemcen.dz

² كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد تلمسان (الجزائر)،

chaibbaghdad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/20 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/11/06

Abstract

Arab countries are facing a hardship in financing higher education due to budget deficit throughout the years. These countries such as Saudi Arabia, Jordan, and Egypt had to face this issue by decreasing the governmental financing and creating new alternatives to finance higher education. This study aims to help the Algerian government to benefit from their experiences

Key words: Education ، Higher Education . Financing Higher Education ، New Alternatives for Financing Higher Education .

المخلص:

يعتبر تمويل التعليم العالي من بين أهم المشاكل التي تواجهها الدول العربية، خصوصا مع زيادة الطلب على التعليم و التوسع فيه ، لذي وجب على هذه الدول البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم وهذا للتقليل من اللجوء للتمويل الحكومي(التقليدي).

تهدف هذه الدراسة التعرف على أهم الطرق الحديثة المنتهجة من قبل بعض الدول العربية (السعودية ، مصر ،الأردن) في تمويل التعليم العالي ، للاستفادة من هذه التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

الكلمات المفتاحية: التعليم ، التعليم العالي ، تمويل التعليم العالي ، التمويل الحديث للتعليم العالي

1. مقدمة:

لقد حظي التعليم العالي باهتمام متزايد لدى غالبية دول العالم بما فيها الدول العربية و هذا ما نلاحظه من خلال المبالغ المخصصة له سنويا في ميزانيات هذه الدول، إلا أن هذه الأموال المرصودة لا تغطي كل النفقات المرتبطة بالتعليم العالي نتيجة زيادة الطلب على التعليم العالي و التوسع فيه و ارتفاع تكاليفه في إطار مفهوم الجودة في التعليم العالي إن تمويل التعليم العالي يبقى من بين أهم المشاكل التي تواجه دول العالم عموما و الدول العربية خصوصا مما يحتم على هذه الدول البحث على بدائل حديثة لتمويل التعليم العالي عن طريق إشراك المجتمع في تحمل جزء من نفقات التعليم العالي، و التخلص تدريجيا من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي (التمويل التقليدي).

هدف هذه الدراسة الاطلاع على واقع تمويل التعليم العالي عموما في بعض البلدان العربية (السعودية ، مصر ، الأردن) ، مع التركيز على البدائل الحديثة في تمويل التعليم العالي التي تم اعتمادها من طرف هذه الدول ، وهذا للاستفادة من هذه التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر ، الشيء الذي سيسمح بالحصول على موارد مالية إضافية لتغطية النفقات المتزايدة للتعليم العالي و التقليل من اللجوء للتمويل الحكومي (التقليدي).

و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي البدائل الحديثة لتمويل التعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية ، و كيف يمكن الاستفادة من هذه التجارب في الجزائر لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية :

- من اجل تنويع مصادر تمويل التعليم العالي لجأت الدول العربية إلى تبني سياسات التمويل الحديث للتعليم العالي

- المبادرات المتبناة من طرف الدول العربية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي مشجعة رغم محدوديتها ، يمكن الاقتداء بها في الجزائر للتقليل من العبء المالي للدولة في الإنفاق على قطاع التعليم العالي

2. مفهوم التعليم العالي

1.2 مفهوم التعليم:

التعليم هو البيئة التي يمكن للفرد أن يتكون و يتطور فيها، كما أنه و من خلال التعليم يمتلك الفرد القدرة على الفعل. (جواد كاظم لفته ، 2011 ، ص 15)

التعليم هو «استثمار رأسمالي يسمح بضمان الإنتاجية العالية في دوائر النشاط الإنساني الاقتصادية و الثقافية و الرفاه الاجتماعي». (جواد كاظم لفته ، 2011 ، ص 15)

2.2 مفهوم التعليم العالي

يمكن تعريف التعليم العالي على أنه « كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات التي قد تكون جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو أكاديميات أو غير ذلك في مستويات تعليمية تعقب المدرسة الثانوية و الحصول على شهادتها العامة». (رمزي احمد عبد الحي ، 2006 ، ص 30)

للتعليم العالي ثلاث مستويات و هي:

المستوى الأول: المعاهد المختصة في مختلف المجالات.

المستوى الثاني: الجامعات بمختلف كلياتها، و هي مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين و أنظمة و أعراف و تقاليد أكاديمية معينة و تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس و البحث العلمي و خدمة المجتمع.

المستوى الثالث: يخصص الدراسات العليا يتحصل فيها الطالب على دبلوم عالي (ماجستير أو دكتوراه). (رمزي احمد عبد الحي ، 2006 ، ص 31)

3. تمويل التعليم العالي

تمويل التعليم هو عملية توفير الاحتياجات الضرورية لكافة المؤسسات لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة آخذين في الاعتبار عنصر التكلفة.

تمويل التعليم هو عملية إيجاد المبالغ اللازمة لبناء المدارس و تزويدها باحتياجاتها المادية و الفنية (قاعات تدريس، مختبرات، ملاعب ، مكتبات) بالإضافة إلى دفع أجور الأساتذة و العمال الإداريين.

تمويل التعليم يكون بالبحث عن مصادر مالية لتغطية احتياجات المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق أهدافها و رسالتها التربوية و البحثية و الاقتصادية.

يقوم تمويل التعليم العالي على عدة أسس و هي:

مجانية التعليم: يمنح التعليم مجاناً و بدون مقابل في العديد من دول العالم، لما للتعليم من أهمية لمختلف أفراد المجتمع.

تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: يقصد به توفير التعليم لكل فرد بما تسمح به قدراته و استعداداته بغض النظر عن مستواه الاقتصادي و الاجتماعي او وضعه الديني أو كونه ذكر أو أنثى.

النظر للتعليم على أنه استثمار: إن الإنفاق على التعليم هو استثمار في الرأس المال البشري، بهدف تحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اجتماعية واقتصادية أو ثقافية أو جميع ما سبق (محمد بن سليم بن رجاء الله الرحيلي ، 2019، ص125)

4. مصادر تمويل التعليم العالي

هناك مصدرين لتمويل التعليم العالي ، التمويل التقليدي و التمويل الحديث

1.4 التمويل التقليدي (الحكومي) للتعليم العالي :

تعتمد مختلف الجامعات في العالم على الدولة في تمويل ميزانياتها، حيث تتلقى هذه الجامعات دعماً حكومياً تختلف نسبته من دولة إلى أخرى.

يقصد بالتمويل الحكومي (التمويل العام ، التمويل التقليدي) التمويل المستمد من حصيللة الضرائب ويقدم من طرف الحكومة المركزية أو عن طريق المشاركة بينها وبين الحكومات المحلية (الهلالى الشربيني الهلالى ، 2007، ص274)

1.1.4 التمويل عن طريق الحكومة المركزية:

تقوم الحكومة المركزية بتخصيص مبالغ محددة سنوياً في ميزانياتها العامة للتعليم، و ترتبط هذه المخصصات الحكومية بالدخل الوطني للدولة من جهة و بميزانية الدولة من جهة أخرى يستخدم هذا التمويل في فرنسا اليونان الصين و الدول النامية.

2.1.4 التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية و الحكومات الإقليمية:

وفقاً لهذا النوع من التمويل تقوم الدولة بالسماح للحكومات الإقليمية بالإشراف على مؤسسات التعليم العام و المشاركة في تدبير الموارد المالية المناسبة للإنفاق عليها، مما يزودها بالقدرة على الاستجابة للحاجات التعليمية الخاصة بالمجتمعات التي تخدمها هذه المؤسسات التعليمية.

3.1.4 التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية و الحكومات الإقليمية و المحلية:

يستخدم هذا النوع من التمويل في الدول ذات الأنظمة الفدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، كندا، الهند، تشكل الموارد المالية في هذا النوع من التمويل من ميزانية الدولة المركزية و السلطات المحلية و الضرائب الخاصة او القروض

2.4.4 التمويل الحديث للتعليم العالي:

يرتكز التمويل الحديث للتعليم العالي على تشجيع الجامعات على تمويل نفسها اعتمادا على مواردها الخاصة بغية التقليل من الاعتماد على التمويل الحكومي (التمويل التقليدي)، قد يتخذ التمويل الحديث للتعليم العالي عدة أشكال و هي:

1.2.4 الرسوم الدراسية:

يتم من خلال هذه الرسوم تحويل العبء المالي في تمويل التعليم العالي من الحكومة إلى الآباء و الطلبة، حيث يدفع الطلاب رسوما دراسية لالتحاق بالجامعات، مما ينتج عنه موارد مالية تستخدم في تغطية نفقات هذه الجامعات. (محيا زيتون ، 2005، ص251)

2.2.4 المنح و القروض:

تساهم المنح و القروض في توفير المال اللازم للطلاب غير القادرين على تحمل تكاليف الدراسة من جهة، كما أنها تشكل مدخولا ماليا للجامعة لتغطية نفقاتها ، تقدم المنح للطلاب و ترتبط بأدائهم الأكاديمي أما القروض فتمنح للطلاب بصفة عامة و لا ترتبط بأدائهم أو نوعية دراستهم ، يتم سداد هذا القرض من قبل الطالب من خلال مبلغ ثابت(محمد علي عزب ، 2011، ص366)

3.2.4 التبرعات و الهبات و الوصايا:

تقوم الجامعة بالحصول على التبرعات و الهبات و الوصايا من مختلف أفراد المجتمع ، مثل عائلات الطلبة أو طلبة الدفعات المتخرجة(علي صالح جوهر ، 2016 ، ص 173)

4.2.4 الجامعة المنتجة:

تقوم الجامعة بتقديم مجموعة من الخدمات مقابل مبالغ مالية و تتمثل هذه الخدمات في التدريب و التأهيل و مشاريع التطوير، و التحكيم في المنازعات التجارية والاستشارات.(محمد السعيد بن غنيمه ، 2004-2005، ص 66)

5.2.4 القسائم او الكيانات التعليمية:

تقوم الجامعة بإصدار قسائم و كيانات تعليمية توجه للطلبة للتسجيل في الجامعات الخاصة غير المقبولين في الجامعات الحكومية (نور الدين الدقي ، 2015 ، ص 52)

5. اتجاهات تمويل التعليم العالي :

هناك ثلاث اتجاهات لتمويل التعليم العالي ، الاتجاه الاجتماعي و الاتجاه الاقتصادي و الاتجاه التوفيقي

1.5الاتجاه الاجتماعي

الذي يعتبر التعليم العالي من المرافق العامة التي يحتم على الدولة الإنفاق عليه و يتبنى هذا الاتجاه العديد من الدول العربية مثل السعودية، مصر، تونس،

2.5الاتجاه الاقتصادي

الذي يدعو إلى إلغاء مجانية التعليم العالي على ان يتحمل الطالب أو أسرته تكاليف التعليم، على اعتبار أن التعليم خدمة تسديها مؤسسات تخضع لمنطق السوق، ويتبنى هذا الاتجاه بعض دول العالم المتقدم

3.5الاتجاه التوفيقي

الذي يعتبر التعليم العالي عبء مشترك بين الدولة و المجتمع حيث يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة تحمل الدولة أعباء تمويل التعليم العالي، كما ان المجتمع بدوره يجب ان يشارك في هذا التمويل لضمان تنويع مصادر التمويل و تخفيف العبء المالي على الدولة و يتبنى هذا الاتجاه بعض الدول العربية مثل الأردن لبنان فلسطين.(نور الدين الدقي ، 2015، ص 17)

6. التمويل الحديث للتعليم العالي في السعودية:

يعتمد تمويل التعليم العالي في السعودية على الدولة بالدرجة الأولى إذ يشكل التمويل الحكومي أكثر من 90 % من موارد التعليم العالي، حيث بلغت المبالغ المرصودة لهذا

التمويل الحديث للتعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية

القطاع في ميزانية الدولة لعام 1970 مبلغ 666 مليون ريال سعودي، و في عام 2014 210 مليار ريال سعودي (56 مليار دولار) ما يمثل 25 % من الميزانية السنوية للدولة. (نور الدين الدقي ، 2015، ص 20)

لقد تزايد اهتمام الحكومة في السعودية بقطاع التعليم العالي و هذا ما نلمسه من خلال مقارنة المبالغ الإجمالية للموازنة العامة السنوية مع المبالغ المرسودة لقطاع التعليم العالي (نسبة الإنفاق التعليمي إلى الموازنة العامة للدولة) ومقارنة الناتج المحلي الإجمالي مع الإنفاق التعليمي على قطاع التعليم العالي (نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، انظر الجدول 01

الجدول 01 : نسبة الإنفاق التعليمي إلى الموازنة العامة للدولة وإلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية سنوات 1990-2010 بملايين الريالات السعودية.

السنة المالية	الموازنة العامة للدولة	الإنفاق التعليمي	نسبة الإنفاق التعليمي إلى الموازنة العامة للدولة %	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	135908	25460	18.73	484106	5.26
1995	150000	26541	17.69	557566	4.76
2000	185000	42000	22.70	632951	6.64
2005	280000	70100	25.04	762277	9.20
2010	540000	137600	25.48	875787	15.71

المصدر : -نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، مصر 22-26 ديسمبر 2015. ص 22

إن التمويل الحكومي للتعليم العالي يشكل عبئاً مالياً متزايداً على الدولة مما يفرض على الدول التي تتبع سياسة التمويل الحكومي للتعليم العالي إيجاد بدائل جديدة للتمويل في إطار سياسة التمويل الحديث للتعليم العالي .

في هذا المجال دعت خطة التمويل السادسة في المملكة العربية السعودية المؤسسات الحكومية و الخاصة و الأفراد و رجال الأعمال إلى المساهمة في تمويل مراكز البحث العلمي و تقديم المنح الدراسية و دعم التجهيزات و تقديم الخدمات الاستشارية و البحثية للقطاع الخاص مقابل مبالغ مالية تستعمل في تمويل الجامعة

وعليه تم فتح الأبواب للتمويل الخارجي لمؤسسات التعليم العالي فبدأت الجامعات السعودية بإنشاء معاهد للبحوث تقدم دراسات علمية و استشارية لجهات داخل المملكة و خارجها تكريسا لمفهوم الجامعة المنتجة حيث قامت جامعة الملك فهد بن عبد العزيز بإجراء بحوث قدرت قيمتها بـ 255 مليون ريال سعودي، كما قامت جامعات أخرى داخل المملكة بإنجاز 200 بحث لصالح جهات حكومية و خيرية و توقيع أكثر من 60 عقد للاستشارات العلمية مقابل مبلغ مالي يفوق 46 مليون ريال سعودي. (محمد بن عبد الكريم الدحام ، بدون سنة ، ص 21)

كما أنشأت وزارة التعليم العالي السعودية صندوق التعليم العالي الذي تتشكل مداخله من الرسوم التي يدفعها الطلاب المقصرين في أدائهم الدراسي أو الطلاب المعيّدين الذين تجاوزو المدة القانونية المسموح بها لإعادة السنة الدراسية، و تستعمل عوائد هذا الصندوق في تمويل المرافق المختلفة داخل الجامعة و بناء الأقسام و الكليات الجديدة و يوزع مداخل الصندوق حسب حصة كل جامعة من الرسوم المدفوعة.. (محمد بن عبد الكريم الدحام ، بدون سنة ، ص 21)

كما قامت المملكة السعودية بإعداد قوانين تجيز للجامعات قبول الهبات والتبرعات والأوقاف والصاايا.

7. التمويل الحديث للتعليم العالي في مصر:

تعتمد الجامعات على الحكومة كمصدر أساسي للتمويل حيث ينص دستور مصر في المادة 20 على أن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في جميع مراحلها، و عليه فإن الجامعات تعتمد على ميزانية الدولة في تغطية نفقاتها.

شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعا مزايذا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، إذ بلغ 4.6 مليار جنيه مصري سنة 1990 - 1991 ثم ارتفع إلى 22.2 مليار جنيه مصري سنة 2003-2004 ليصل عام 2004-2005 إلى 24.7 مليار جنيه مصري، أما سنة

التمويل الحديث للتعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية

2009-2010 و 2008-2009 فقد بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم 40 مليار جنيه مصري. (محمد علي عزب ، 2001، ص 326)

وفيما يلي جدول بين تطور نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والتعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2000 إلى 2009 ، انظر الجدول 02

الجدول 02 : الإنفاق على التعليم العالي في مصر خلال فترة 2000-2009

السنوات المالية	% الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي	% الإنفاق العام على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000/2001	6.13	2.45
2002/2001	6.48	2.72
2003/2002	5.29	1.36
2004/2003	4.97	1.52
2005/2004	5.09	1.72
2006/2005	4.41	1.21
2007/2006	3.91	1.12
2008/2007	3.94	1.31
2009/2008	3.9	0.85

المصدر : مروة بلتاجي، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل و استراتيجيات التطوير ص05) الموقع الإلكتروني :

<https://www.yumpu.com/en/document/read/46007644>

بالإضافة إلى التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر فهناك بعض المصادر الأخرى لتمويل التعليم العالي لكنها لا تمثل سوى نسب ضئيلة من حجم ما ينفق على التعليم

العالي ، والجدول التالي يبين مصادر تمويل التعليم العالي في مصر عام 1998/1997، انظر الجدول 03

الجدول 03 : جدول يبين مصادر تمويل التعليم العالي في مصر عام 1998/1997:

نوع الإعانات	%
إعانة سيادية	86 %
إيرادات خدمات	1.6 %
نشاط جاري	2.3 %
صناديق خاصة	7.3 %
معونات محلية	0.01 %
معونات خارجية	0.05 %
صناديق وحساب خاص	2.7 %

المصدر.-محمد علي عزب، التعليم الجامعي و قضايا التنمية، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر، 2011. ص 333

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التمويل الحكومي للتعليم العالي يشكل اكبر نسبة من مجموع ما ينفق على التعليم العالي في مصر حيث بلغت نسبته 86 %، فحين لا تمثل مصادر التمويل الأخرى سوى نسبة 14 % من إجمالي النفقات الموجهة للتعليم العالي لعام 1998/1997.

رغم أن التعليم العالي في مصر يعتمد بشكل أساسي على الحكومة في تمويل نفقاته، إلا أنه ظهرت بعض المبادرات المشجعة لتنويع مصادر التمويل اعتمادا على البدائل الحديثة في تمويل التعليم العالي

حيث تم الترخيص بفتح الجامعات الخاصة التي تعتمد بشكل كامل تقريبا عل الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب سنويا، و تتراوح تلك الرسوم سنويا ما بين 30 و 40 ألف جنيه مصري، فحين فإنه لا يسمح للجامعات الحكومية بتلقي الرسوم الدراسية من

الطلبة سوى رسوم التسجيل السنوية المقدرة بحوالي 120 جنيه مصري، و هذا تكريسا لمبدأ مجانية التعليم (التعليم العالي في مصر ، 2010 ، ص289) في إطار مبدأ تقاسم التكلفة ظهرت بعض البرامج التعليمية بهدف إيجاد مصادر إضافية لتمويل الجامعات الحكومية، و من بين هذه البرامج المطبقة نجد برامج التدريس باللغات الأجنبية و برامج الانتساب:

أقسام اللغة الأجنبية : أو برامج التدريس باللغات الأجنبية ، يكون التسجيل في هذه البرامج على أساس تنافسي نظرا لقيمتها فيما يتعلق بالفرص المتاحة في سوق العمل، و تصل حقوق التسجيل فيها سنويا إلى 5000 جنيه مصري. و نظرا لأهميتها و الإقبال الكبير عليها، فقد بلغت برامج التدريس باللغات الأجنبية لعام 2007/2006، 47 برنامجا موزعة على كليات الهندسة و التجارة و الزراعة و الحقوق بمجموع خمسة آلاف طالب.

برامج الانتساب: يحق للطلاب من خرجي المدارس الثانوية الذين لا يسمح لهم مجموع درجاتهم العلمية من التسجيل في البرامج الدراسية العادية بالالتحاق بالجامعة عن طريق برامج الانتساب مقابل دفع رسوم دراسية تقل عن تلك الرسوم التي يدفعها الطلاب الملتحقون ببرامج التدريس باللغات الأجنبية (أقسام اللغات الأجنبية)، و تزيد قيمتها بشكل كبير عن تلك التي يدفعها الطلاب العاديون، بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقون ببرامج الانتساب للعام الدراسي 2007/2006 343 ألف طالب يمثلون حوالي 23 % من إجمالي عدد الطلاب المسجلين بالجامعات الحكومية (التعليم العالي في مصر ، 2010 ، ص290)

8. التمويل الحديث للتعليم العالي في الأردن:

بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم بجميع مستوياته ما يقارب 500 مليون دينار أردني ما نسبته 10.8 % من الإنفاق العام سنة 2007، فحين بلغ عام 2002 مبلغ 315 مليون دينار أردني أي ما نسبته 13 % من الإنفاق العام، و خصص للتعليم العالي من ذلك المجموع حصة متناقصة بلغت عام 2002 ما نسبته 24 % و عام 2007 بنسبة 18 %، في حين نلاحظ إن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج الوطني الخام متدنية المستوى و متجهة إلى المزيد من الانخفاض، إذ بلغت عام 2002 نسبة 1.1 % و عام 2007 نسبة 0.77 %، و هي أدنى من متوسط النسب المسجلة

في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي بلغت 1.5 % .(طاهر كنعان ، 2012 ، ص 115 ، 116)

أشار تقرير اليونسكو حول تمويل التعليم العالي في الدول العربية في دراسة قام بها سنة 2017، أن نسبة الإنفاق الحكومي في الأردن على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 12.37 %، أما نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي فبلغت 0.46 % لنفس السنة.

اعتمدت الأردن سياسة الحد من القيد في التعليم الجامعي من خلال التوسع في التعليم الثانوي الفني، و إنشاء كليات و معاهد غير جامعية و تشجيع القطاع الخاص في هذا الاتجاه أيضا، إلا أن هذا لم يمنع وجود أعداد كبيرة من الطلبة تتطلع للالتحاق بالجامعة، و في ظل التباطؤ في إنشاء جامعات حكومية جديدة و نقشي أزمة التمويل في الجامعات القائمة بدأ التفكير في إدخال تغييرات على نظام القبول و برامج التعليم بما يسمح بتوفير مصادر إضافية لتمويل الجامعات الحكومية وهذا بتبني سياسة التمويل الحديث للتعليم العالي ، و من بين هذه البرامج المطبقة نجد البرامج الموازية و برامج التدريس باللغات الأجنبية:(محيا زيتون ، 2005 ، ص 334 - 336)

البرامج الموازية: يقوم هذا البرنامج على أسلوب مزدوج للقبول في الجامعات، فيتم قبول الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بالتميز بين فئتين، طلبة الانتظام و يقبلون في حدود مجموع الدرجات المحدد للقبول و يدفعون رسوما دراسية قليلة، و طلبة البرامج الموازية و هم الذين لم يسمح مجموع درجاتهم في الثانوية العامة بالقبول وفقا للنظام المعتاد (طلبة الانتظام) و يتم قبولهم مقابل تحمل تكاليف تعلمهم، تبلغ الرسوم الدراسية التي يدفعها طلبة البرامج الموازية في الأردن خمسة إلى ثمانية أمثال الرسوم التي يدفعها الطالب في النظام المعتاد (طلبة الانتظام).

البرامج الدولية : أو برامج التدريس باللغات الأجنبية ، حيث تقوم الجامعات الحكومية بإقامة برامج دراسية للتدريس باللغات الأجنبية مع تحمل الطالب مقابل هذه الخدمة الخاصة رسوما مرتفعة، تشمل هذه البرامج تخصصات طب الأسنان و الصيدلة و الهندسة و غيرها، تتميز الرسوم الدراسية التي يتحملها الطالب المسجل في البرامج الدولية بالارتفاع

التشديد إذا ما قورنت بالرسوم المعتادة أو رسوم البرامج الموازية، حيث تبلغ عشرة أضعاف الرسوم الدراسية المعتادة.

09. الخاتمة

يعتمد التعليم العالي في الدول العربية عموماً على الدولة في تمويله ، حيث تقوم الحكومات بدعم قطاع التعليم العالي بمبالغ معتبرة في ميزانياتها السنوية ، وقد حاولت العديد من الدول العربية تبني سياسة جديدة في تمويل التعليم العالي بالاعتماد على بدائل حديثة في التمويل لتقليل العبء المالي المتزايد على الدولة نتيجة ارتفاع الطلب على التعليم و التوسع فيه ، وهذا ما تم معانيته من خلال تجارب الدول العربية الثلاثة التي شملتها هذه الدراسة (السعودية ، مصر ، الأردن) .

فالسعودية ورغم تبنيها الاتجاه الاجتماعي في تمويل التعليم العالي ، و تحملها لأغلب النفقات المرتبطة بقطاع التعليم العالي ، إلا أنها بادرت إلى تبني بعض السياسات الحديثة في تمويل التعليم العالي عن طريق فتح المجال للتمويل الخارجي للتعليم العالي و إشراك القطاع الخاص في تمويله ، و تكريس مفهوم الجامعة المنتجة ، و إنشاء صندوق التعليم العالي ، بالإضافة إلى سن تشريعات و قوانين تجيز و تنظم عملية تلقي الهبات و الوصايا و الأوقاف

سعت مصر هي الأخرى رغم أنها من الدول التي تتبنى الاتجاه الاجتماعي في تمويل التعليم ، إلى تنويع مصادر تمويل التعليم العالي عن طريق الترخيص بالإنشاء الجامعات الخاصة و استحداث برامج تعليمية حديثة تسمح بالحصول على موارد مالية إضافية كبرامج الانتساب و أقسام اللغات الأجنبية

أما تجربة الأردن في مجال الاعتماد على تمويل التعليم العالي باستخدام الطرق الحديثة في التمويل ، فهي أكثر نضجاً باعتبارها من الدول التي تنتهج الاتجاه التوفيقي في تمويل التعليم العالي ، فقد عملت الأردن على إنشاء الجامعات الخاصة و الحد من عدد الطلبة المنتسبين إلى الجامعات الحكومية عن طريق وضع شروط متشددة للانتساب ، كما وضعت برامج تعليمية جديدة يدفع المنتسب إليها رسوما دراسية تستخدم لتغطية نفقات الجامعة كالبرامج الموازية والبرامج الدولية

إن هذه المبادرات و رغم أهميتها فإنها تبقى غير كافية ، فهي لا تساهم إلا بشي قليل في تغطية نفقات التعليم العالي المتزايدة ، لذا وجب على هذه الدول تشجيع الجامعة على تنويع مصادر دخلها بشكل يضمن لها توفير مصادر مالية إضافية لتغطية نفقاتها ، للاستجابة بشكل أفضل للطلاب المتزايد على التعليم العالي باعتباره إحدى ركائز مجتمع المعرفة يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب هذه الدول في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي عن طريق تبني الجامعة لهذه التجارب وتطويرها و تكييفها مع واقع التعليم العالي في الجزائر و متطلباته ، وذلك حسب ما يلي :

- تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة التي تعتمد على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب و التي تعتبر مصدر مهم في تمويل الجامعة بما تحتاجه من أموال لتغطية نفقاتها
- تقديم المنح و القروض للطلاب في مختلف التخصصات العلمية للاستفادة من مدا خيل إضافية للجامعة
- وضع تشريعات و قوانين تسمح للجامعة بقبول المنح و الهبات و الوصايا لما تدره هذه الأخيرة من أموال للجامعة
- تبني مفهوم الجامعة المنتجة ، حيث تستطيع الجامعة تحقيق مداخيل إضافية مقابل الخدمات و الاستشارات و التحكيم و عروض التدريب التي تقدمها للغير
- إنشاء برامج تعليمية جديدة مثل برامج اللغات (البرامج الموازية) و برامج الانتساب (البرامج الدولية) ، بما يسمح للجامعات الحكومية الحصول على موارد مالية إضافية و تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي له

10. قائمة المصادر و المراجع

- المؤلفات:
- الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن 21، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
- جواد كاظم لفته، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي ، دار الصفا للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 .
- رمزي احمد عبد الحي ،التعليم العالي و التنمية ، دار الوفاء للطباعة والنشر،مصر، 2006 .

التمويل الحديث للتعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية

- طاهر كنعان، و آخرون، تمويل التعليم العالي في البلاد العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، قطر، 2012.
- علي صالح جوهر، وائل رفيق رضوان، تمويل التعليم العالي العام و الخاص، دار الجوهرة للنشر و التوزيع، مصر، 2016.
- محمد علي عزب، التعليم الجامعي و قضايا التنمية، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر، 2011.
- محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة و ثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

الأطروحات:

- محمد السعيد بن غنيمة، اثر سياسات الإنفاق العام على التعليم في الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2004-2005.

المقالات:

- محمد بن سليم بن رجاء الله الرحيلي، بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 20، السعودية، 2019.

المدخلات:

- التعليم العالي في مصر، مراجعات لسياسات التعليم العالي، تقرير منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الصادر سنة 2010.
- تقرير اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية، الصادر في عام 2018، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، لبنان، 2018.
- نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، 22-26 ديسمبر 2015. مصر.
- مواقع الانترنت:

- محمد بن عبد الكريم الدحام، مقترحات لتطوير تمويل التعليم، قسم الإدارة التربوية بكلية التربية جامعة الملك سعود ،
تم التصفح يوم 2020/11/10
- <http://dr-alameri.com/wp-content/uploads/2017/03/>
تم التصفح يوم 2020/11/10
- مروة بلتاجي، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل و استراتيجيات التطوير،
تم التصفح يوم 2020/11/10
- <https://www.yumpu.com/en/document/read/46007644>
تم التصفح يوم 2020/11/10